العرب
الإثنين 2019/07/22
السنة 42 العدد 11415

بريطانيا تترقب رئيس وزراء جديدا ينهي صداع بريكست

لندن خارج الاتحاد الأوروبي بحلول 31 أكتوبر

ينتظر البريطانيون من رئيس وزرائهم الجديد النجاح من حيث فشلت رئيسة الوزراء السابقة تيريزا ماي، في وقت تحوّل فيه بريكست إلى كابوس يومي يشغل المواطنين عن قضايا داخلية لا تقل أهمية مثل قطاع الصحة والتعليم والأمن. وتأمل قطاعات اقتصادية أن يتجنب رئيس الوزراء الجديد سيناريو بريكست من دون اتفاق رغم أن المرشحين بوريس جونسون وجيريمي هانت متفقان على ضرورة الانسحاب بحلول 31 أكتوبر تحت أي ظرف.

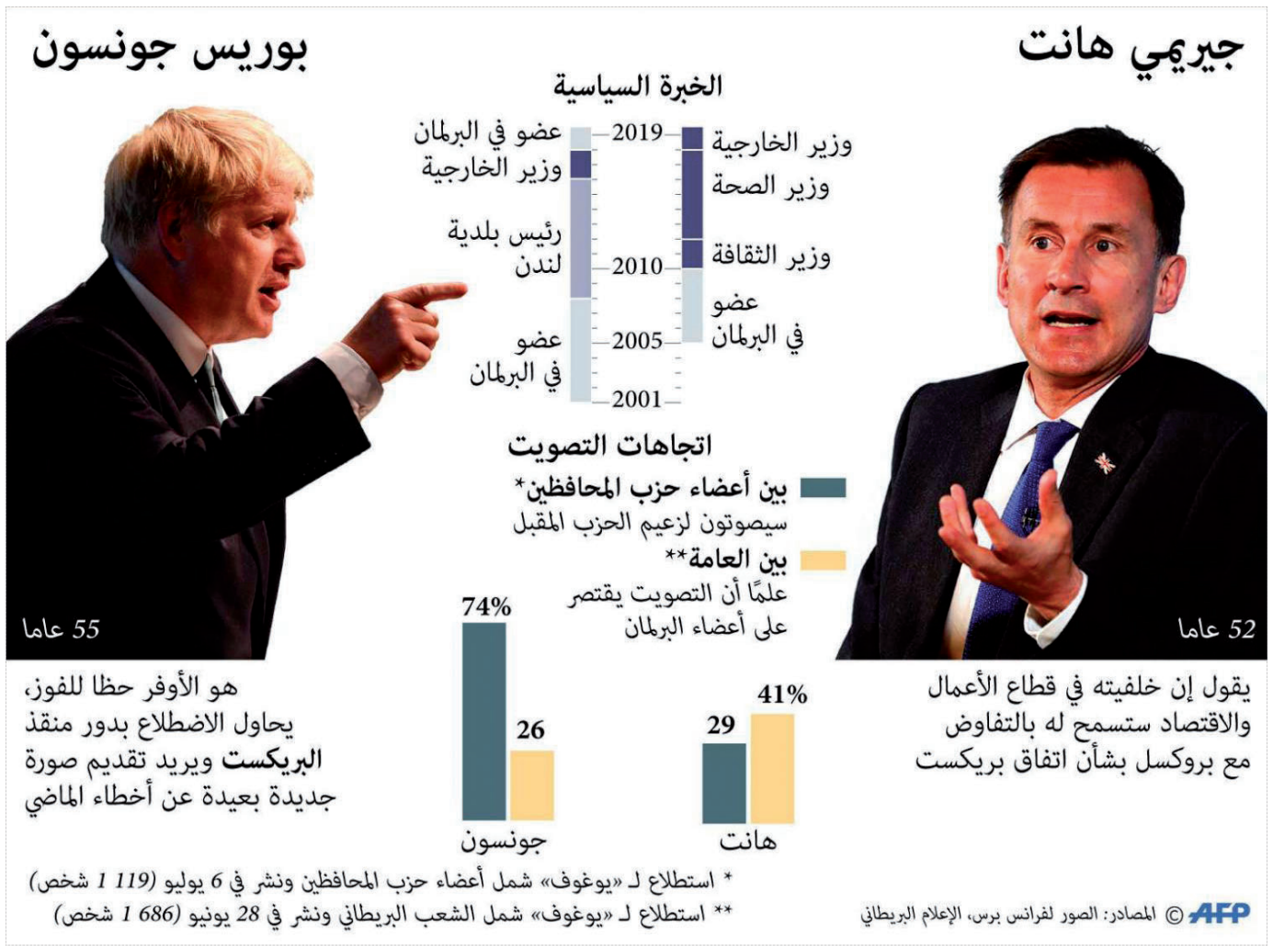

لندن - يتعرف البريطانيون الثلاثاء على اسم رئيس الوزراء المحافظ الجديد خلفا لتيريزا ماي، فيما يبدو أن الأوفر حظاً للفوز بالمنصب هو بوريس جونسون الخارج عن المألوف والمثير للجدل، والذي يعزز وصوله إلى السلطة احتمال خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي دون اتفاق.

ويواجه النائب البالغ من العمر 55 عاماً في هذا السباق على السلطة جيريمي هانت (52 عاماً) الذي خلفه في وزارة الخارجية.

وما لم تحصل مفاجأة كبرى، سيفوز جونسون في السباق، فهو الأول في استطلاعات الرأي والمفضل في المراهنات ولدى قاعدة حزب المحافظين.

ويعود إلى 160 ألف عضو في حزب المحافظين أن يختاروا بين جونسون وهانت. ويجري التصويت الاثنين بشكل مغلق قبل أن يكشف عن النتائج صباح الثلاثاء.

> يريد كلا المرشحين أن يبلغ بريكست خواتيمه، حتى بالخروج من أوروبا دون اتفاق، مع بعض الفوارق الضئيلة في مواقفهما

ويعين الفائز رئيساً لحزب المحافظين وعليه الأربعاء أن يزور الملكة إليزابيث الثانية التي ستكلفه بتشكيل حكومة.

ومهمة رئيس الوزراء الجديد الكبرى هي أن ينجح حيث أخفقت ماي، أي تطبيق بريكست في بلد لا يزال منقسماً بعمق حول المسألة بعد ثلاث سنوات من الاستفتاء حول الاتحاد الأوروبي في 23 يونيو 2016.

وانعكس ذلك في نزول عشرات الآلاف من الأشخاص السبت إلى شوارع لندن ليقولوا "نعم لأوروبا" و"لا لبوريس".

وأعدّ المحتجون بالوناً طائراً على هيئة جونسون، يسخر من تسريحة شعره الأشقر. وقال مايكل فاولر أحد المتظاهرين، مرتدياً قبعة بألوان العلم الأوروبي إن بوريس "يقول أي كلام، ويعد بأي شيء، ويفعل ما يحلو له".

وبشخصية غريبة الأطوار ومعروف بتصرفاته المندفعة وغير المألوفة، يثير رئيس بلدية لندن السابق مشاعر عداوة عميقة عند معارضي بريكست، الذين يرى العديد منهم أن نشاطه لصالح الخروج من الاتحاد الأوروبي قبل أشهر من استفتاء عام 2016 كان وسيلةً لإشباع طموحاته الشخصية.

وليفوز في هذا السباق، يلعب جونسون ورقة منقذ بريكست الذي كان مقرراً في البداية بتاريخ 29 مارس قبل إرجائه إلى 31 أكتوبر، كما يفاخر بعزمه و"تفاؤله" بقوله "حيث توجد الإرادة، يوجد حلّ".

ويؤكد أن بريكست سيحصل في 31 أكتوبر حتى ولو لزم الأمر خروجاً دون اتفاق إذا رفض الاتحاد الأوروبي إعادة فتح المفاوضات، كما سبق أن أعلن.

وتسبب مخاوف خروج دون اتفاق، الذي يعني عودةً للقيود الجمركية مع دول الاتحاد الأوروبي، بانخفاض قيمة الجنيه الإسترليني هذا الأسبوع الذي وصل إلى أدنى مستوياته مقابل الدولار واليورو.

وتلقى جونسون مرة جديدة هذا الأسبوع دعم الرئيس الأميركي دونالد ترامب.

وقال الرئيس الأميركي "أحب بوريس جونسون كثيراً، أعتقد أنه سيقوم بعمل ممتاز"، مهاجماً في الوقت نفسه ماي "التي قامت بعمل سيء جداً بشأن بريكست".

وبمواجهة جونسون، يبرز هانت بصورته كرجل أعمال سابق ويقدم نفسه على أنه مرشح جدي ليظهر أن شخصيته تتناقض مع شخصية منافسه.

وقال وزير الخارجية، الذي انشغل في عطلة نهاية الأسبوع الماضي بالتوتر مع إيران، إنه "سيسمح" بإرجاء بريكست "لبضعة أيام" إذا تم التوصل إلى اتفاق جديد مع بروكسل. وأكدت ماي التي ستجلس على مقاعد البرلمان كنائبة بعد اختيار خلف لها، في حديث مع صحيفة "ديلي إكسبرس" أنها ستكون "وفيةً تماماً" لرئيس الوزراء الجديد، حتى ولو فاز بالمنصب جونسون الذي انتقد ماي باستمرار.

ويريد كلا المرشحين لخلافة ماي في منصب رئاسة وزراء بريطانيا بوريس جونسون وجيريمي هانت أن يبلغ بريكست خواتيمه، حتى بثمن الخروج من الاتحاد الأوروبي دون اتفاق، مع بعض الفوارق الضئيلة في مواقفهما حيال المسألة، لكن خارج إطار بريكست، لا يملك المحافظان إطلاقاً وجهات النظر نفسها.

وفي ما يتعلق بالضرائب يسعى جونسون إلى رفع الحد الأدنى للمداخيل التي تقتطع منها ضريبة بنسبة 40 بالمئة من 50 ألف إلى 80 ألف جنيه في العام، وخفض الضرائب على المداخيل الأصغر، مقابل صرف أموال أكثر لموظفي القطاع العام، والإبقاء على الدعم الحكومي للتنمية بنسبة تساوي 0.7 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي.

وفي ما يتعلق بالهجرة يريد جونسون اعتماد نظام هجرة وفق تقييم يعتمد على النقاط على غرار النظام الأسترالي. مثلا: هناك تقييم بالنقاط يعطى للكفاءات العلمية لطالب الهجرة ومستوى التعليم وغيرها، وترتبط الموافقة على الطلب بالنظر إلى النقاط التي يجمعها صاحب الطلب، وما إذا كانت هناك حاجة إلى كفاءاته في البلاد.

وأما البيئة والبنى التحتية يسعى رئيس بلدية لندن السابق إلى خفض انبعاثات الكربون إلى الصفر عام 2050 إلى جانب إعادة تنظيم مشروع خط قطار سريع بين لندن وبرمنغهام ومانشستر مع تأمين إنترنت فائق السرعة في كل منازل بريطانيا بحلول عام 2025.

وفي مجال الصحة والتعليم والأمن يقترح جونسون المزيد من النفقات في مجال المساعدات الاجتماعية والمزيد من الأموال للنظام الصحي العام وزيادة في الميزانية لكل تلميذ في المرحلة الابتدائية والثانوية إلى جانب خلق 20 ألف وظيفة جديدة في الشرطة بحلول عام 2022.

وأما منافسه جيريمي هانت فيقترح خفض معدلات الضرائب على الشركات من 19 إلى 12.5 بالمئة، وإلغاء الضرائب لتسعين بالمئة من الشركات التجارية الصغيرة، وتخصيص 6 مليارات جنيه إسترليني من أجل دعم قطاع صيد الأسماك والزراعة الذي يصدّر لأوروبا إلى جانب بناء 1.5 مليون مسكن. وفي علاقة بالهجرة يسعى وزير الخارجية إلى جعل دخول ذوي الكفاءة أولوية ويريد التخلي عن 100 ألف مهاجر في السنة.

وأما البيئة فيسعى المرشح المحافظ إلى خفض انبعاثات الكربون إلى الصفر بحلول عام 2050 كما يدعم مشروع خط القطار السريع، ويدعم توسيع مطار هيثرو ورفع قيمة التكاليف الدفاعية من نسبة 2 إلى 2.5 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي إضافة إلى رفع عدد عناصر الشرطة.

وفي مجال الصحة والتعليم يسعى هانت إلى زيادة نفقات المساعدات الاجتماعية وإلغاء الأقساط الجامعية لأصحاب الأعمال الذين يقومون بخلق وظائف.

إيطاليا تقاتل من أجل تعديل قواعد دبلن للهجرة

روما - قال نائب رئيس الوزراء الإيطالي وزير الداخلية ماتيو سالفيني الأحد إنه لا يمكن لفرنسا وألمانيا الاستمرار في تجاهل الدول الأوروبية الأكثر عرضة للهجرة، فيما نجحت حكومة روما الشعبوية في فرض مقترحات جديدة بشأن الهجرة واللجوء على رئيسة المفوضية الأوروبية الجديدة أورزولا فون دير لاين.

وقال سالفيني تعليقا على خطاب أرسله إلى نظيره الفرنسي كريستوف كاستانير إن "إيطاليا لم تعد مستعدة للترحيب بجميع المهاجرين الذين يصلون إلى أوروبا".

وأضاف أن حكومتي باريس وبرلين "لا يمكن أن تقررا سياسات الهجرة وتتجاهلا مطالب الدول الأكثر تضررا مثل بلادنا ومالطا".

ولا تزال الحكومات الأوروبية تسعى لتصميم نظام يتجنب المساومة والاتهامات المتبادلة في كل مرة يتجه فيها قارب يحمل مهاجرين شمالا إلى أوروبا بحثا عن ميناء آمن ولجوء.

وكانت فون دير لاين أعلنت اعتزامها إزالة الأخطاء الهيكلية في قواعد دبلن لإجراءات اللجوء في الاتحاد الأوروبي، وإصلاح النظام الحالي لصالح دول الاتحاد المطلة على البحر المتوسط.

وقالت وزيرة الدفاع الألمانية السابقة "لم أفهم مطلقا لماذا بدأت قواعد دبلن بالمعادلة البسيطة: حيثما يطأ مهاجر الأراضي الأوروبية، يتعيّن أن يظل هناك... تحدث الهجرة عبر الطرق البحرية أو البرية. لا يمكن أن يكون لدينا حدود خارجية مستقرة إلا إذا قدمنا مساعدة كافية للدول الأعضاء، التي تتعرّض للضغط الأكبر بسبب موقعها على الخارطة، يتعين علينا إصلاح قواعد دبلن، لتحقيق المزيد من العدالة وتوزيع الأعباء".

ورفض وزير الداخلية الألماني هورست زيهوفر في وقت سابق مقترحات الحكومة الشعبوية في إيطاليا بإدخال تغييرات على نظام دبلن، لكن يبدو أن تزكية إيطاليا للألمانية أورزولا فون دير لاين لمنصب رئيسة المفوضية كان مقرونا بموافقتها على المقترحات الإيطالية بشأن الهجرة. وتعاملت ألمانيا الأسبوع الماضي بفتور مع مقترح إيطالي لمراجعة نظام الهجرة في أوروبا، واعتبرت أن التدابير المقترحة، ومن بينها نقل اللاجئين الحاصلين على الموافقة جوا إلى الاتحاد الأوروبي، لا توفر حلولا فورية.

وقال وزير الدولة الألماني لشؤون أوروبا ميشائيل روت إنه ممتن للمساهمة الإيطالية البناءة، إلا أنه ذكر أنه لا يعتقد أنها ستسهم "بصورة فعّالة" في إعادة الأمور إلى نصابها لأن الاتحاد الأوروبي يتفاوض بالفعل من أجل نظام شامل منذ أشهر دون إحراز تقدّم كبير.

وكانت صحيفة كوريير ديلا سيرا نقلت عن وزير الخارجية الإيطالي إنزو موافيرو ميلانيزي القول إن لديه مقترحات لمقاربة جديدة للتعامل مع قضية الهجرة سيقوم بعرضها على اجتماع وزراء خارجية دول الاتحاد الأوروبي. واقترح أن يتم تمكين راغبي اللجوء في الدول التي تشهد صراعات من التقدّم بطلبات خارج الاتحاد الأوروبي للحصول على اللجوء من خلال "مكتب أوروبي في الدولة الأقرب إليهم التي تنعم بالسلام".

وأضاف أنه يتعيّن على الاتحاد لاحقا مساعدة المقبولين للجوء على الانتقال جوا، ليرحمهم من عناء التعامل مع مهرّبي المهاجرين وتكبّد الرحلات الشاقة عبر البحر، إلا أن روت قال إن ألمانيا تركز على التوصل إلى "آلية إنسانية فورية" قائمة على التضامن بين الدول الأوروبية الراغبة في استقبال المهاجرين على أساس كل حالة على حدة.

وخلال الأسابيع القليلة الماضية، أعادت معارضة إيطاليا ومالطا للاستمرار في استقبال قوارب تقل مهاجرين تم إنقاذهم من البحر المتوسط فتح القضية الشائكة المتعلقة بتقاسم أعباء بين الدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبي.

وقال ميلانيزي "المهاجرون لا يتطلعون إلى الشواطئ الإيطالية أو اليونانية أو المالطية. إنهم يتطلعون إلى أوروبا. ولذلك علينا التوصل إلى حل في إطار أوروبي".

وأشار إلى أنه يفضّل استئناف الاتحاد الأوروبي للمهام البحرية في البحر المتوسط، كما تطالب الأمم المتحدة، شريطة ألا يتم نقل من يتم إنقاذهم إلى إيطاليا كما كان يحدث في الماضي.

وأضاف أنه يتعيّن أن يتم توزيع اللاجئين القادمين داخل الاتحاد الأوروبي وفقا "لمعايير موضوعية وواضحة"، إلا أنه أوضح أن "النظام لن يُطبق إلا إذا انضم إليه عدد كاف وكبير من دول الاتحاد الأوروبي".

الخناق يضيق على المهاجرين

مقتل عنصرين من الحرس الثوري الإيراني في اشتباكات مع مسلحين

طهران - لقي عنصران من الحرس الثوري الإيراني الأحد، حتفهما في اشتباكات وقعت مع متمردين في منطقة سيستان وبلوشستان جنوب شرقي البلاد، فيما تنشط جماعات انفصالية في المنطقة الحدودية مع أفغانستان وباكستان.

وكانت المحافظة نفسها شهدت هجوما كبيرا على حافلة للحرس الثوري في فبراير الماضي وأسفر عن مقتل 27 منهم وإصابة 13 آخرين، فيما أعلن جيش العدل، وهو مجموعة انفصالية، مسؤوليته عن ذلك الهجوم.

وتخوض الجماعة كفاحا مسلحا ضد الحكومة، من أجل "الدفاع عن حقوق الشعب البلوشي السُني"، بينما تصنفها طهران، "بالمنظمة الإرهابية"، حيث تنشط في المناطق ذات الغالبية السنية في إيران، منذ عام 2013، ويقودها عبدالرحيم ملازاده، الذي كان سابقا عضوا في جماعة جندالله.

وتمثل الجماعة امتدادا لتنظيم جندالله، التي كان يقودها عبدالملك ريغي، الذي أعدمته السلطات الإيرانية عام 2010.

وتعتبر المواجهات بين قوات الأمن الإيرانية ومسلحين، مألوفة في محافظة سيستان-بلوشستان التي يشكل السنة والبلوش أكثرية سكانها، فيما يعد الشيعة 90 بالمئة من الشعب الإيراني الذي ينتمي ثلثاه إلى الإثنية الفارسية.

وتقول جماعة جند الله، المتمركزة أيضا في المنطقة، إنها تقاتل ضد ما تصفه بالقمع السياسي والديني للأقلية السنية في إيران، حيث تبنت عام 2009 المسؤولية عن الهجوم الذي وقع في بلدة بيشين بالقرب من الحدود الباكستانية، والذي أدى إلى مقتل 42 شخصا بينهم عدد من ضباط الحرس الثوري الإيراني.

وتنشط الحركة المسلحة في مثلث حدودي ساخن حيث تتخذ من جبال بلوشستان مأوى لها، ولعل وعورة الجبال التي تتحصن بها هو سر قوتها وقدرتها على الاستمرار في مناهضة الدولة القوية، حيث تضم الحركة أكثر من 1000 مقاتل. ومنذ تأسيسها لم تتوقف الجماعة عن تنفيذ الهجمات وشن عمليات الاختطاف التي تستهدف جنودا مستفيدة من أسر الجنود لتفاوض الحكومة على إطلاقهم فتحصل على فدية مادية.

وأصبحت الحركة المسلحة بفضل التأييد الذي تحظى به بين الشعب البلوشي، من أقوى وأبرز الحركات العاملة في الإقليم، حتى أنها تصنف كأكبر حركة سياسية وعسكرية تعارض النظام من الداخل، حيث تمكنت من توجيه ضربات موجعة لقوات الحكومة الإيرانية، سواء من خلال العمليات العسكرية أو من خلال نشاطها الإعلامي.

ويشكو السنة في إيران عموما، مما يسمونه "التمييز الطائفي" ويتهمون السلطات بإقصائهم عن الحياة السياسية والحؤول دون مشاركتهم في إدارة شؤون البلد ومنعهم من شعائرهم وواجباتهم الدينية، ويضربون مثلا للممارسات التمييزية، منعهم من بناء مسجد لهم في العاصمة الإيرانية حيث قامت بلدية طهران وبدعم من قوات الأمن بهدم المصلى الوحيد لأهل السنة في طهران سنة 2015.